الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بالجزائر

الاستاذ المساعد نسرين برجي

جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس / الجزائر

أستاذ محاضر مبارك بوعشة

جامعة منتوري – قسنطينة / الجزائر

الملخص:

يكتسب قطاع الطاقة في الجزائر أهمية بالغة نظرا لمدى حساسيته و ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الوطني ، حيث يساهم بنسبة 97% في الصادرات ، كما انه مصدر لإيرادات الخزينة من خلال الجباية البترولية بنسبة 78% و بنسبة 46 % في الناتج الداخلي الخام ، و بهدف تنمية و تطوير قطاع المحروقات لجأت الحكومة الجزائرية إلى الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي تنجز في إطار الشراكة مع سونطراك ، كوسيلة فعالة تساهم في توفير رؤوس الأموال و نقل التكنولوجيا التي يحتاجها القطاع ، وهو ما سنحاول ابرازه في هذا المقال .

Abstract *:*

The energy sector in Algeria has a great importance thanks to its sensitivity and links to national economy, that it contributes with 97% of exports; it is also a source of revenue for the Treasury through petroleum taxation by 78% and 46% in GDP. In order to develop hydrocarbon sector, Algerian government had resorted to the use of foreign direct investment, which completed in partnership with Sonatrach, as an effective means contributing to provide capital and technology transfer needed by the sector, and it is what we are highlighting in this article .

المقدمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي النشاط الوحيد الذي شهد قدرا ملحوظا من الآراء المتفاوتة بالنسبة للدور الذي يمكن أن يلعبه و بالنسبة لتأثيره على التنمية الاقتصادية ، حيث أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة محل نقاش و اهتمام متزايد من طرف الباحثين و المستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين آو معنويين آو حتى دول .

وتعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي ، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي و الأزمة النفطية لسنة 1986 و بلوغ حجم المديونية مستويات أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري ، ألزم هذا السلطات إلى تبني إصلاحات اقتصادية شاملة و ذلك بغية تهيئة المناخ الملائم و استقطاب الاستثمارات الأجنبية ، التي سوف تساهم بشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني .

و ما تجدر الإشارة إليه أن الاقتصاد الوطني له درجة ارتباط كبيرة و بالغة الأهمية بقطاع المحروقات (القطاع الاستراتيجي في الاقتصاد الجزائري)، بالإضافة إلى مساهمته في ميزانية الدولة و في الصادرات و كذلك الناتج الداخلي الخام .

و بالتالي فإن تنمية الاقتصاد الوطني لا بد و أن تمر بتطوير قطاع المحروقات ، و تطوير و تنمية هذا الأخير تحتاج إلى رؤوس أموال هائلة و تقنيات و تكنولوجيا حديثة ، كل هذه المتطلبات لا يمكن أن توفرها الدولة الجزائرية من خلال شركتها الوطنية سونطراك ، وهو ما استدعى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

إشكالية البحث:

أمام السعي الدائم للجزائر كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي و جدت ضالتها خاصة في قطاع المحروقات تبرز أمامنا الإشكالية التالية :

كيف تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية وتطوير قطاع المحروقات في الجزائر ؟

فرضيات البحث:

نسعى من خلال هذا المقال إلى التحقق من الفرضيتين التاليتين :

الفرضية الأولى : الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف تزايدا مستمرا و لكنها غير موزعة بشكل متجانس بين قطاعات الاقتصاد الوطني بما يخدم التنمية الاقتصادية ؛

الفرضية الثانية : للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور فعال في تنمية و تطوير قطاع المحروقات ، لكن ذلك يظل منحصرا في مجالات محددة و بنسب غير كافية .

أهداف البحث :

يهدف هذا المقال إلى تبيان واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع الإشارة إلى أهم المشاريع في أهم القطاعات الاقتصادية ، كما يهدف إلى عرض مساهمة الشركات الأجنبية من خلال إمكانياتها المالية و المادية و التكنولوجية في تطوير قطاع المحروقات سواء من خلال زيادة الإنتاج أو نقل التكنولوجيا أو حماية البيئة .

منهج البحث :

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية و تحليل أبعادها و محاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا في مقالنا على **المنهج الوصفي التحليلي** ، و يظهر ذلك من خلال الاعتماد على إحصاءات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI و تقارير شركة سونطراك ، بالإضافة إلى مجلات مختلفة تهتم بمستجدات قطاع الطاقة و المحروقات في الجزائر .

خطة البحث :

لغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع و الوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة للتحقق من الفرضيات تم تقسيم المقال إلى :

I. *واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حسب وكالة* ANDI ؛
II. *بعض المشاريع المشتركة بين سونطراك و الشركات الأجنبية؛*
III. *الاستثمارات الأجنبية و دورها في تطوير قطاع المحروقات .*

/. واقع الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر حسب وكالة ANDI :

تبين تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وهي الهيأة المكلفة رسميا بموجب قانون تطوير الإستثمار، بضمان ترقية الإستثمارات في الجزائر وتطويرها ومتابعتها وتسهيل إجراءات تأسيسها [1]، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر، إلا أنه يبدو محدودا من خلال حجمه مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة و المصرح بها ، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 2002 ونهاية سنة 2008 تم التصريح لدى الوكالة بإنجاز ما يزيد عن 51456 مشروع استثماري ، بلغت منها مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 690 مشروع استثماري أي أن الاستثمارات الأجنبية لا تمثل سوى 1.34% من إجمالي الإستثمارات في الجزائر خلال الفترة المحصورة بين 2002 و 2008 وهو ما يبينه الجدول رقم 01.

الجدول رقم 01:

تطور حجم وقيمة الاستثمارات المحلية و الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2008 (الوحدة : مليون دج).

	2002		2003		2004		2005	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة
الاستثمارات المحلية	3023	328246	7132	450280	3379	231812	2171	398612
الأجنبية منها :	86	40636	79	40179	105	154590	84	112917
-الشراكـــــــة	24	13140	44	31910	43	25975	35	19104
-مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	62	27496	35	8269	62	128615	49	93813
المجموع الكلي	**3109**	**368882**	**7211**	**490459**	**3484**	**386402**	**2255**	**511529**
	2006		2007		2008		الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2002-2008	
	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة	عدد المشاريع	القيمة		
الاستثمارات المحلية	6875	454206	11363	786352	16823	1504298	50766	4153806
الأجنبية منها :	100	253524	134	145750	102	897591	690	1645187
-الشراكـــــــة	44	165487	64	94304	37	372603	291	722523
-مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي	56	88037	70	51446	65	524989	399	922665
المجموع الكلي	**6975**	**707730**	**11497**	**932101**	**16925**	**2401890**	**51456**	**5798993**

Source : *Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2009.*
voir site web : http://www.andi.dz/?Fc=bdeclare *consulter le:12 /02/2009.*

إلا انه ما يلاحظ على تطور حجم وقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتراكمة خلال الفترة 2002-2011انها قد انخفضت إلى 451 مشروع استثماري أجنبي و يرجع ذلك حسب الوكالة ،إلى إلغاء عدد معتبر من المشاريع الأجنبية المباشرة ،التي سبق و أن تم التصريح بها سابقا و هو ما يبينه الجدول رقم 02.

الجدول رقم02:

تطور حجم و قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2011

نوع الاستثمار	الاستثمارات المتراكمة خلال الفترة 2002-2011	
	عدد المشاريع	المبلغ(مليون دج)
الاستثمارات المحلية	46833	4414144
الاستثمارات الاجنبية منها:	451	2164378
الشراكة	209	851473
مملوكة بالكامل للمشتثمر الاجنبي	242	1312905
المجموع الكلي	47284	6578522

Source : *Agence National de Développement D'investissement (ANDI), 2012.*
voir site web : http://www.andi.dz/?Fc=bdeclare *consulter le:17 /01/2012.*

أما عن قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة خلال نفس الفترة السابقة 2002-2011 ، فقد تم التصريح بان قيمة ال 451 مشروع أجنبي قدرت ب 2164378 مليون دج منها (209 مشروع عن طريق الشراكة بقيمة 851473 مليون دج و 242 مشروع مملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي بقيمة 1312905 مليون دج) من أصل 6578522 مليون دج تمثل قيمة إجمالي الاستثمارات المنجزة في الجزائر ، أي أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل حوالي 32.90% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المنجزة ، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة قد ارتفعت بعد ان كانت تمثل حوالي 28% خلال الفترة 2002-2008 و 7.81% خلال الفترة 1993-2001.

و عموما يمكن القول بان المشروعات الاستثمارية ، قد نمت بوتائر معبرة بدءا من سنة 2002 حتى 2011،حيث انتقلت قيمتها من 40636 مليون د ج خلال 2002 ، أين كانت تمثل 11 %من إجمالي قيمة الاستثمارات المنجزة في الجزائر إلى 2164378 مليون دج،ما يمثل نسبة 32.9 % من القيمة الإجمالية للاستثمارات سنة 2011، أي بتطور في القيمة يقدر بـ: 2123742 مليون دج.

و لعل السبب يعود إلى نجاعة الإجراءات المتخذة من اجل ترقية و تطوير الاستثمارات في الجزائر و ذلك منذ الشروع في الإصلاحات إلى غاية يومنا هذا، حيث تم تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال [2]:

١. تقديم ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي و ذلك يظهر من خلال :
- ✓ حجية قرارات الوكالة أمام الإدارة المعنية ؛
- ✓ حق الطعن الإداري و القضائي؛
- ✓ حق لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع؛
- ✓ ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و عائدات الاستثمار المحققة من المساهمات بالعملات القابلة للصرف؛
- ✓ الحماية ضد المصادرة الإدارية ؛
- ✓ عدم التمييز في المعاملة بين المستثمرين ؛
- ✓ انضمام الجزائر إلى مختلف الاتفاقيات الدولية في مجال ضمان وحماية الاستثمارات؛
- ✓ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة :41 اتفاقية تشجيع و حماية الاستثمارات و 24 اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي .

٢. قابلية الاستفادة من الامتيازات الموسعة بالنسبة للأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع و الخدمات سواء كانت ،إنشاءات جديدة أو إعادة الهيكلة و إعادة تأهيل أو توسيع قدرات الإنتاج ؛

٣. أنظمة تشجيع ملائمة تتمثل في :
- ✓ النظام العام :للاستثمارات العادية لإنتاج السلع و الخدمات في الأنشطة غير المستثناة؛
- ✓ النظام الاستثنائي:خاص بالاستثمارات المنجزة في المناطق النائية و الاستثمارات ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني ،حيث يكمن الفرق بين النظامين في محتوى و مدة الامتيازات الممنوحة.

٤. تقديم تحفيزات جبائية مهمة ؛

٥. امتيازات إضافية مثل:
- ✓ حق الامتياز على العقار و يكون ذلك بالاتفاق بالنسبة للمشاريع ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني و عن طريق المزايدة بالنسبة للمشاريع العادية؛
- ✓ التكفل بأشغال البنية التحتية ؛
- ✓ إمكانية التمويل عن طريق الصندوق الوطني للاستثمار بالنسبة لبعض مشاريع الشراكة أو البنوك المحلية الخاصة أو العمومية ، الوطنية أو الأجنبية ؛
- ✓ تشجيعات للتصدير من خلال الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة و حقوق الجمارك و الإعفاء من الضريبة على الأرباح و الرسم على النشاط المهني.

٦. تقديم تسهيلات من خلال قصر الوثائق المكونة لملف الاستثمار و تقليص آجال تسليم مقررات منح الامتيازات .

./ • توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات :

تتوزع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على مجموعة قطاعات الاقتصاد الوطني ، حيث تحتل كل من الصناعة ،الخدمات ، البناء و الأشغال العمومية و النقل مكانة الصدارة في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وذلك لأنها القطاعات الأكثر مرد ودية و فائدة و تهيئة .

حيث قدرت عدد المشاريع الأجنبية الموجهة لهذه القطاعات من أصل 451 مشروع أجنبي على التوالي :257 مشروع بالنسبة لقطاع الصناعة [3] و يضم المحروقات ، 85 مشروع بالنسبة لقطاع الخدمات ، 70مشروع بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية و 16 مشروع استثماري أجنبي بالنسبة لقطاع النقل أي ما يمثل النسب التالية : 56.98% ،18.85 % ،15.52% ، 3.55% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية و 43.88%، 26.72% ، 1.94 ،% ،0.43 %من قيمة ال451 مشروع اجنبي .

القطاع الصناعي:[4]

يضم المحروقات التي تعد من أهم مجال من مجالات الإشتثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ولا يزال القطاع يجلب إليه عدد من الشركات الأجنبية في مجال البحث و التنقيب و الإستغلال ...الخ ، خاصة منها تلك التي غادرت السوق الجزائرية منذ سنة 1971 وهي فترة التأميمات ولم ترجع إليها إلا سنة 1999 مثل شركة ELF ، هذا بالإضافة إلى الشركات الأخرى التي تعمل حاليا في مختلف أنشطة قطاع المحروقات مثل: REPSOL , CEPSA بريتيش بتروليومBP و SHELL البريطانية ...الخ .

كما أن قطاع الصناعة يضم أيضا مجالات حيوية ومهمة و مربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل: شركة غلاكسو سميث كلاين Glaxo Smith Klin البريطانية والتي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائري و ذلك من خلال العديد من التخصصات .

ويضم قطاع الصناعة كذلك المشاريع المتعلقة بتحليه 1.5 مليون م^3 يوميا من ماء البحر، ويعرف السوق تنافسية كبيرة بين عدد من الشركات الأجنبية لكن الملاحظ هو الحضور الكبير للشركات الاسبانية مثل : الكونسورتيوم "جيدا" Le Consortium Geida والذي يضم أربع شركات إسبانية COBRA, SADYT, BESESA, CODESA و التي أنشأت سنة 2004، حيث اشترك هذا التمركز مع الشركة الجزائرية للطاقة AEC من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح وذلك بمنطقتين من بينهما سكيكدة.

هذا بالإضافة إلى المجمع الإسباني أنيما أكاليا ENIMA AQUALIA و التي ستقوم بإنجاز مصنع لتحلية مياه البحر في مستغانم بطاقة تقدير بـ 100000م^3 ، حيث ستقوم بإنجاز شركة مشتركة مع AEC من أجل إنجاز و استغلال وصيانة هذه المحطة التي تكلف 100 مليون دولار وتستغل لمدة 25 سنة وكذلك الشراكة بين SNC Lavalin , PRIDESA الكندية لإنجاز وحدة تحلية مياه البحر بزيرالدا تكلف 155 مليون دولار.[5]

هل تظن لمذ؟ وخ الأسغال العمومية :

فيما يخص هذا القطاع فإن سوق الإسمنت يشهد حضورا كبيرا للشركات العربية ، خاصة بعد أن إرتفع الطلب المحلي على الإسمنت إلى 13 مليون طن خلال سنة 2005 و المتوقع أن يصل إلى 17 مليون طن

خلال 2010 نتيجة لما يتطلبه المشروعين الكبيرين المتعلقين بإنجاز الطريق السريع شرق غرب و السكك الحديدية ، [6] حيث أن الشركات الوطنية لا توفر إلا 8 مليون طن من الإسمنت و 2.5 مليون طن تتوفر عن طريق الاستيراد ، ونتيجة للنقص في تغطية الطلب في السوق أنشأ المجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري الشركة الجزائرية للإسمنت Algeria Cement Company والتي تستطيع أن توفر 4 مليون طن من الإسمنت للسوق المحلي، بالإضافة إلى إستثمار مجمع فرعون Le Groupe Pharaon السعودي الذي إشترى 10% من رأسمال المؤسسة العمومية للإسمنت في بني صاف ويتوقع أن تزيد من الإنتاج بـ1 مليون طن .[7]

من جهتها لم تحظى قطاعات النقل و الزراعة و السياحة بالمستويات المرغوب فيها من الإستثمارات الأجنبية رغم أهميتها ، **قطاع النقل** لم يسجل سوى 33 مشروع من أصل 690 مشروع أجنبي مباشر أي نسبة 4.78% من إجمالي عدد المشاريع وبقيمة تقدر بـ: 12531مليون دج وتتمثل أهم ***المشاريع الاستثمارية الآجنبية بقطاع النقل :***

المشروع المتعلق بإنشاء الطريق السريع شرق غرب الذي يمثل جزءا من مشروع الطريق السريع المغربي يمثل طوله 1216 كلم ، وهو يربط بين أهم ولايات الوطن من مغنية حتى الطارف وذلك مرورا بتلمسان سيدي بلعباس ، وهران ، غليزان ، الشلف ، الجزائر ، سطيف ، برج بوعريريج ، قسنطينة وعنابة ، حيث تقدمت عدة شركات في جانفي 2006 بعدة عروض مختلفة من بينها الشركة الصينية CSCE التي تتواجد بالجزائر منذ عدة سنوات والمجمع CETIC الصيني و الذي يشتهر بخبرته العالمية في إنشاء الطرق ومجموعة بويغاس BOUYGUES والمجموعة الأمريكية على رأسها باشتالBECHTEL وكذلك كوجال COJAL اليابانية .

حيث تحصل في 2006 مجمعين على رخصة إنجاز ، الأول هو المجمع الصيني CETIC لإنجاز الجزء الأوسط الغربي للطريق السريع وهي تساوي 550 كلم و الرخصة الثانية من نصيب المجمع الياباني COJAL لإنجاز الجزء الشرقي و المتمثل بـ 400 كلم .

وفي ما يخص قطاعات السياحة ، الزراعة ،الصحة و الاتصالات فقد تحصلت كل منها على 11،08،03،01 مشروع على التوالي من المشروعات المنجزة خلالا الفترة 2002-2011 ،أي ما يمثل نسبة 2.44% و بقيمة 481321 مليون دج بالنسبة لقطاع السياحة ،1.77 % و بقيمة 6533 بالنسبة لقطاع الزراعة ،0.67% وبقيمة 8589 مليون دج بالنسبة لقطاع الصحة و 0.22% و بقيمة 88500 مليون دج بالنسبة لقطاع الاتصالات وتعتبر هذه النسب قليلة جدا مقابل الفرص المتاحة في هذه القطاعات.

2 /. مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

تكشف بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر و الخاصة بالفترة الممتدة بين 2002 و 2011 ، عن تنوع مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة ، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثماراتها نحو الجزائر و تأتي الدول العربية في المرتبة الأولى من حيث قيمة المشاريع ،حيث قدرت عدد المشاريع العربية ب 147مشروع من اصل451 و بقيمة تساوي 1258036 مليون دج ، أي ما يمثل نسبة 58.12 %من قيمة المشاريع الأجنبية ،في حين تحتل الدول الآسيوية المرتبة الثانية من حيث قيمة المشاريع المنجزة حيث قدر عددها ب 31 مشروع و بقيمة إجمالية تساوي 512196 مليون دج ،أي ما يمثل نسبة

23.66 % تحتل الدول الأوروبية المرتبة الثالثة بعدد من المشاريع يساوي 230مشروع و بقيمة 313200 مليون دج أي ما يساوي 14.74% وتعد فرنسا أهم الدول الأوروبية المستثمرة في الجزائر ، أما باقي المشاريع فهي تتوزع على عدد مختلف من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكية .

ويلاحظ أن شركات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أكثر إستعدادا للعمل في الجزائر نظرا لتقارب مناخ الاستثمار في الجزائر وفي بلدانها الأصل ، فبالرغم من وجود نقائض فهي لا تصل إلى حد التنفير.

أما بالنسبة لمؤسسات الدول الأكثر تقدما ، فلا تزال إستثماراتها بالجزائر ضعيفة من حيث العدد و القيمة ، وهو ما يؤكد بأن مناخ الاستثمار لا يزال يقيم بأنه غير مهيأ تماما بالنسبة لهذه الشركات ، الأمر الذي يتطلب مضاعفة الجهود من أجل مشاركتها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، من خلال توفير رؤوس الأموال و التكنولوجيا لاستغلال الإمكانيات المتاحة بأكثر فعالية وأحسن مردودية وتوفير مناصب شغل مناسبة ، وعلى ذكر مناصب الشغل ، فإنه يلاحظ أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2011 اثر على العمالة و التشغيل ، حيث توضح أرقام وكالة ANDI أن الإستثمارات الأجنبية توفر حوالي 81530 منصب شغل منها 26106 منصب شغل في مشاريع الشراكة و 55424 منصب متاح في المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي ، أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تحقق نسبة تشغيل تصل إلى 10.81% من إجمالي مناصب الشغل المحققة من اجمالي الاستثمارات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002-2011 ، كما أن هذه النسبة مرجحة للإرتفاع كلما زاد حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة مستقبلا .

//. بعض المشاريع المشتركة بين سونطراك و الشركات الأجنبية:

تتم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات عن طريق إستثمارات ومشاريع مشتركة بين الشركة الوطنية سونطراك ومختلف الشركات الأجنبية ، حيث يمكن للشريك الأجنبي الاختيار بين شكلين للشراكة إما : (8)

- ✓ اشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية ؛
- ✓ شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها الرئيسي الجزائر (الشراكة التجارية)؛

كما يمكن أن تكون الشراكة من خلال عقود أخرى كعقود الخدمات وعقود تقاسم الإنتاج وفي كل الحالات فإنه لا يمكن أن تتجاوز حصة الشريك نسبة 49 % من مساهمته في رأس المال وأن لا تقل نسبة مساهمة سونطراك عن 51 % .

//.. مشروع عين صالح للغاز الخالص :

إن مشروع عين صالح هو أكبر مشروع غاز خالص يتم إنجازه عن طريق الشراكة في الجزائر وكذلك من أهم المشاريع الطاقوية المنجزة في إطار الشراكة مع سونطراك بحصة 35% ، ستات أويل STATOIL بحصة 32% و برتيش بتروليوم BP بنسبة 33% [(9)]، يقع هذا المشروع في المنطقة الوسطى في الجنوب الجزائري ، أي على

بعد حوالي 1200 كلم جنوب الجزائر العاصمة وحوالي 800 كلم من حاسي الرمل باتجاه غور محمود ، إن شراكة عين صالح غاز تتضمن تطوير 7 آبار للغاز الطبيعي و يتم ذلك على مرحلتين :

المرحلة الأولى : يتم فيها تطوير حقول (كرشبة KRECHBA ، تيقنتور TIGUENTOUR ، ريق REG) ويبدأ الإنتاج سنة 2004، حيث يتم نقل الغاز المنتج عبر الأنابيب إلى غاية المحطة الأولى حاسي الرمل ، ثم فيما بعد يتم نقله نحو الأسواق الواسعة في جنوب أوربا .

المرحلة الثانية : يتم فيها تطوير الحقول الأربعة الباقية (حاسي مومن HASSI MOUMEN ، غارت بيفينات GARET BEFINET ،عين صالح AIN SALAH ، و غور محمود GOUR MAHMOUD) ويقدر الإنتاج المتوقع من هذا المشروع بـ 9 مليار م^3 سنويا من الغاز الخالص ، كما يهدف وحده إلى الرفع من الإنتاج الكلي للغاز في الجزائر بحوالي 15% وقد قدرت التكاليف الإجمالية بحوالي 2.7 مليار دولار خلال فترة تمتد حتى 30 سنة من تاريخ سريان العقد 19 فيفري 1997 إلى غاية 19 فيفري 2027 .

١.// مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل: [10]

إن مشروع قاسي الطويل يتم عن طريق الشراكة بين سونطراك و الكونسورتيوم الإسباني ريسبول أي بي إف /غاز ناتورال (REPSOL YPF /GAZ NATURAL) حيث تم توقيعه في 1 ديسمبر 2004 ويتضمن الإتفاق ما يلي :

- ✓ إنجاز مشروع متكامل للتنمية ، الإستغلال ، تسييل وتسويق الغاز الطبيعي المتأتي من آبار قاسي الطويل وغرورد النوس .
- ✓ المشروع يحقق إحتياطات قابلة للاسترداد و تقدر ب 319 مليار م^3 من الغاز الطبيعي ويقدر الإستثمار الإجمالي خارج النقل البحري بين 3 و 4 مليار دولار وذلك خلال فترة 54 شهر من التطوير ويمتد العقد إلى 30 سنة .

وقد صرح وزير الطاقة و المناجم خلال سنة 2008 [11]، بأن الشركتين **ريبسول** و **غازناتورال** قد فشلتا في تسيير مشروع قاسي الطويل الذي كان من المفروض أن ينتهي إنجازه في سنة 2009، بيد أن التأخر الذي تسببت فيه هاتان الشركتان أجبر سونطراك على مراجعة أوراقها وفسخ العقد بالإضافة إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي من أجل حصولها على تعويضات لأن إلغاء العقد نتج عنه تكبد سونطراك لخسائر معتبرة.

٢.// مشروع ميد غاز : [12]

ميد غاز هو مشروع لإنشاء أنبوب غاز بحري يربط بين الجزائر وأوربا عبر إسبانيا ويعتبر مثالا عن سياسة الشراكة المتبعة في قطاع المحروقات .

وفي هذا الإطار أنشأت سونطراك و المجمع الإسباني CEPSA شركة دراسات سميت **ميدغاز** تتكفل بإعداد دراسات حول جدوى المشروع ، وقد صنف الإتحاد الأروبي مشروع ميدغاز في قائمة أهم مشاريع الغاز و الكهرباء

في أوربا ، كما أنه مشروع يتضمن السلامة و الأمان في التموين بالطاقة لأوربا وتتمثل القدرة الإجمالية له بـ 8 مليار م^3 سنويا.

إن ميد غاز هو عبارة عن مشروع مشترك بين سونطراك بحصة 36% ، CEPSA بحصة 20% ، IBERDROLA بحصة 20% ، ENDESSA و GDF بنسبة مساهمة 12 % لكليهما .

حيث أنه خلال سنة 2005 تم توقيع بروتوكولي إتفاق بين سونطراك و الشركات الإسبانية IBERDROLA و CEPSA يحتوي كل منهما على حجم تموين لهاتين الشركتين يقدر بـ 1.6 مليار م ^{3} سنويا لكل شركة ، وفي سنة 2006 تم توقيع بروتوكولي إتفاق بين سونطراك و الشركتين الإسبانية ENDESSA و الفرنسية GDF للتموين بحجم يساوي 0.96 مليار م^3 لكل واحدة ، على أن تتمون سونطراك من هذا المشروع بـ1.88 مليار م^3 سنويا من الغاز الطبيعي .

وللإشارة فإن الأنبوب يبدأ من بني صاف بالقرب من أرزيو بطول 200كلم وعمق 2160 م وصولا إلى ألميريا جنوب إسبانيا وقد قدرت قيمة الإستثمار بـ 900 مليون أورو .[13]

٣.// مشروع غالسي :

إن مشروع غالسي هو مشروع مشترك بين سونطراك و 6 شركات أروبية من أجل إنشاء أنبوب غاز يربط بين الجزائر و إيطاليا عبر سردينيا، حيث تم التعاقد على إنشاء شركة دراسات تتكفل بإعداد دراسات الجدوى سميت بـ **غالسي** ، حيث تساهم سونطراك فيها بنسبة 36 % [14]، إديسون EDISON بـ 18 % ، أونيل باور ENEL POWER بـ 13.5% ، وينترشيل WINTERSHEL بـ 13.5 % ، إنيرجيا E.O.S ENERGIA بـ 9 % ، بروقميزا PROGMISA بـ 5 % و سفيرس SFIRS بـ 5%.

إن أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر و إيطاليا عبر سردينيا سيمتد على مسافة كلية تقدر بـ 1470 كلم تقريبا ، حيث يبدأ من حاسي الرمل من أجل الوصول إلى القالة ثم عبر البحر إلى غاية سردينيا من أجل الوصول إلى Casteglionne Della Pescaiaوهي منطقة تقع شمال روما (إيطاليا) وتقدر الطاقة الابتدائية لهذا الأنبوب بـ 8 مليار م^3 سنويا من الغاز وذلك بعمق أقصى 2000 م ، إن هذا المشروع يخدم إيطاليا وجنوب فرنسا بالإضافة إلى البلدان الأوربية في شمال الألب ويتوقع أن تكون بداية استغلال الأنبوب خلال سنة 2011 .

بالإضافة إلى كل ما سبق تم توقيع بروتوكولات اتفاق حول تموين و استلام الغاز الطبيعي من خلال أنبوب الغاز المستقبلي بين سونطراك ،EDISON (2 مليارم^3) ENEL POWER (2 مليارم^3) ،HERA (1 مليارم^3) ، WORLD ENERGIE (0.5 مليارم^3) وكذلك ASCOPIA ALE (0.5 مليارم^3).

III. مراحل النشاط في قطاع المحروقات :

III.1. مرحلة البحث و التنقيب :

بعد عملية البحث و التنقيب وفي حالة اكتشاف آبار تجارية للغاز أو البترول فإنه تأتي كخطوة ثانية عملية إنتاج و استغلال هذه الآبار وتتم هذه العمليات من بحث و استثمار و إنتاج في منابع النفط و الغاز ضمن نشاط المنبع L'amont، حيث تقوم بهذه العملية سونطراك لوحدها أو بمشاركة شركات نفطية أخرى و في ما يلي الجدول رقم -03- يوضح تطور بنية إنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2010.

الجدول رقم 03:

يوضح تطور بنية إنتاج المحروقات خلال الفترة 2000-2010(الوحدة: مليون طن برميل معادل)

الإنتاج السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج سونطراك لوحدها	184	177	174	170	168	167	164	161	160	154	**154.9**
إنتاج عبر الشراكة (شركات أجنبية)	18	25	32	42	55	65	66	72	72	66	**59.1**
إنتاج كلي	202	202	206	212	223	232	230	233	232	220	**213.9**
نسبة الإنتاج عبر الشراكة من الإنتاج الكلي %	8,91	12,37	15,53	19,81	24,66	28,01	28,69	30,9	31.0	30.0	**28.0**

Source : *SONATRACH, Différents Rapports Annuels ,2001…2011.*

يلاحظ من الجدول السابق أن إنتاج المحروقات في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 ، حيث ارتفع حجم الإنتاج من 202 مليون ط.ب.م [15]خلال سنة 2000 إلى 213.9 مليون ط.ب.م سنة 2010، أي بزيادة تقدر ب 11.9 مليون ط.ب.م ، حيث بلغ أعلى مستوياته في سنة 2007 بـ 232 مليون ط.ب.م بأقصى زيادة وصلت إلى 31 مليون ط.ب.م .

ويلاحظ أن إنتاج سونطراك في تناقص مستمر منذ سنة 2000 حتى 2010، حيث انخفض إنتاجها من 184 مليون ط.ب.م سنة 2000 إلى 161 مليون ط.ب.م سنة 2007 ثم إلى 154.8 مليون ط.ب.م سنة 2010 ، أي بانخفاض يقدر على التوالي 17 مليون ط.ب.م و 29.2 مليون ط.ب.م و في المقابل ارتفع إنتاج الشركات الأجنبية من المحروقات من 18 مليون ط.ب.م سنة 2000 حتى وصلت إلى 59.1 مليون ط.ب.م سنة 2010 ،أي بزيادة تساوي 41.1 مليون ط.ب.م ، و هذا يعني أن نسبة إنتاجها انتقلت من 8.91 % سنة 2000 من الإنتاج الكلي إلى 28% سنة 2010 بعد أن بلغت أقصى مستوياتها 31 % سنة 2008 و هو ما يبين الدور الواضح للمشروعات الأجنبية في زيادة الإنتاج في قطاع المحروقات . وما يجدر الإشارة إليه أن انخفاض نسبة حجم إنتاج المحروقات من طرف الشركات الأجنبية قبل سنة 2005 ، يعود إلى صرامة القوانين المتعلقة

بالمحروقات و المتبناة سابقا و التي لم تكن تسمح للشركات الأجنبية باستغلال وتطوير الآبار المكتشفة من قبل والتي كانت محتكرة من قبل سونطراك.

إلا أنه بعد تبني قانون 05-07 المتعلق بالمحروقات [16]، وسع هذا القانون من إطار الشفافية و المنافسة وعدم التمييز بين المتعاملين العمومين وغيرهم في منح الرخص ورفع الإحتكار في إستغلال منشآت نقل المحروقات وفتح المجال للإستثمار. وفيما يلي عرض لمساهمة الشركات الأجنبية في زيادة الإنتاج حسب كل منتج و ذلك ما يوضحه الجدول رقم -04-

الجدول رقم 04:

تطور إنتاج البترول الخام ، المكثفات ، غاز البترول المميع و الغاز الطبيعي خلال الفترة 2000-2010

		2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بترول خام ومكثفات (مليون ط.ب.م)	إنتاج سونطراك لوحدها	49	47	44	43	43	42	41	41	39	/	**35.25**
	إنتاج الشركات الأجنبية	11	12	19	29	33	37	38	38	38	/	**31.25**
	إنتاج كلي	60	59	63	72	76	79	79	79	77	/	**66.5**
غاز البترول المميع GPL (مليون ط.ب.م)	إنتاج سونطراك	7	8	8	7	7	7	6	3	6	/	**7**
	إنتاج الشركات الأجنبية	1	1	1	1	2	2	2	6	3	/	**1.55**
	إنتاج كلي	8	9	9	8	9	9	8	9	9	/	**8.55**
الغاز الطبيعي GN $م^3$	إنتاج سونطراك	128	129	128	125	124	124	122	120	119	/	**120**
	إنتاج الشركات الأجنبية	12	12	12	13	20	28	20	33	35	/	**26**
	إنتاج كلي	**140**	**141**	**140**	**138**	**144**	**152**	**150**	**153**	**154**	**/**	**146**

Source : *SONATRACH, Différents Rapports Annuels ,2001…2011.*

أ – تطور إنتاج البترول الخام و المكثفات :

يتضح من الجدول- 04- أن إنتاج البترول الخام والمكثفات في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2010، حيث ارتفع من 60 مليون ط.ب.م سنة 2000 إلى 79 مليون ط.ب.م. سنة 2007 أي بزيادة تساوي 19 مليون ط.ب.م ، ثم بزيادة تقدر بـ 6.5 مليون ط.ب.م خلال سنة 2010 ، وتساهم الشركات الأجنبية في زيادة هذا الإنتاج من البترول و المكثفات سنويا ، حيث انتقل حجم إنتاجها من 11 مليون ط.ب.م سنة 2000 إلى 38 مليون ط.ب.م سنة 2007 ثم إلى 31.25 مليون ط.ب.م خلال سنة 2010 ، أي أن نسبة مساهمتها في الإنتاج البترولي ارتفعت من 18.33% إلى 48.10% كحد أقصى خلال الفترة الفاصلة بين 2000 و 2007 و هي نسبة معتبرة وهذا يشير إلى دورها الكبير في المساهمة في زيادة إنتاج البترول و المكثفات و بالتالي زيادة حجم الصادرات .

ب- تطور إنتاج غاز البترول المميع GPL :

ينتج غاز البترول المميع أساسا من حقول الغاز الطبيعي ، إلى جانب استخلاصه من عملية معالجة البترول الخام ويلاحظ من الجدول -04- أن الإنتاج ثابت تقريبا عند 8 و9 مليون ط.ب.م ، وبالرغم من أن إنتاج غاز البترول المميع في مستويات منخفضة بالمقارنة مع إنتاج البترول الخام و المكثفات ، إلا أن الشركات الأجنبية تساهم بنسب تتراوح ما بين 12.5 **%** سنة 2000 إلى 33.33 **%** كحد أقصى سنة 2007 من الإنتاج الكلي لل GPL.

ج- تطور إنتاج الغاز الطبيعي GN :

تتميز الحقول الجزائرية بغناها الخاص بالغاز الطبيعي ، حيث تنتج ما يقارب 66 % من 80 مليار م^3 من الغاز الذي تقوم الجزائر بتسويقه ، خاصة من حقل الغاز العملاق "حاسي رميل" ويقدر احتياطي الغاز الجزائري بحوالي 3 % [17] من مجموع الاحتياطي العالمي ، كما تقدر طاقة التصدير بـ 38 مليارم^3 بالنسبة للغاز الطبيعي وما يقارب 27 مليار م^3 في شكله المميع ، وفيما يتعلق بإنتاج الغاز الطبيعي GN فإنه يتم عن طريق الشركة الوطنية سونطراك لوحدها و باستخدام إمكانياتها الذاتية أو عن طريق الشراكة الأجنبية .

ويبدو واضحا من الجدول - 04- أن مساهمة سونطراك في إنتاج الغاز الطبيعي GN أكبر بكثير من إنتاجه عبر الشراكة ، كما أن إنتاج سونطراك بالرغم من كبره ،إلا أنه يشهد انخفاضا طفيفا في كل سنة خلال الفترة 2000-2010 وفي المقابل يلاحظ ارتفاع حجم إنتاج GN عن طريق الشركات الأجنبية بعد أن كان مستقرا خلال السنوات من 2000 حتى 2002 عند 12 مليار م^3 ، ثم ارتفع إلى 35 مليار م^3 في سنة 2008 كحد أقصى، مقابل 119 مليار م^3 منتجة من طرف سونطراك.

و إذا ما أردنا الحكم على مدى مساهمة الشركات الأجنبية في زيادة حجم الإنتاج من الغاز الطبيعي GN، فيلاحظ أن نسبة إنتاج الشركات الأجنبية من الإنتاج الكلي في ارتفاع مستمر من 8.57 % سنة 2000 إلى حوالي 13.88 % سنة 2004، ثم إلى نسبة 21.56 % سنة 2007 و 22.72% سنة 2008 وهو ما يؤكد المساهمة الواضحة للشركات الأجنبية التي تعمل في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك في زيادة إنتاج الغاز الطبيعي GN.

III.1 الأجنبية في قطاع المحروقات:

تعتبر مسألة نقل التكنولوجيا من بين الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الدول النامية خاصة لتحقيق أهدافها التنموية . ويظهر الأثر الواضح للاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات من خلال مساهمتها الكبيرة في نشاط التنقيب والبحث و الاستكشاف ، هذا النشاط يعتبر المرحلة الأولى في صناعة المحروقات ، حيث يتمثل الهدف منها أساسا في معرفة الآبار التي يتواجد فيها البترول والغاز وذلك بتحديد مكانها جغرافيا وجيولوجيا حسب طبقات الأرض وتقدير كمياتها وذلك باستعمال عدة أساليب للبحث و الاستكشاف و الجدول رقم -05- يوضح مساهمة الشركاء الأجانب في عمليات البحث و الحفر التطويري .

الجدول رقم 05:

مساهمة الشركاء الأجانب في عمليات البحث و الحفر التطويري خلال الفترة 2000-2007

النشاط	السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
البحث	**أمتار محفورة (م)**	102704	92642	76482	122614	160945	184728	216692	**325991**
	فيها المشاركة	61768	44365	30579	68948	100895	90897	123886	**176702**
	آبار محفورة	36	36	29	41	60	64	77	**114**
	من طرف سونطراك	15	23	20	18	25	32	29	**51**
	الشركات أجنبية	21	13	9	23	35	32	48	**63**
التطوير حفر	سونطراك لوحدها(م)	/	194551	161072	195240	217816	265698	279718	**239981**
	الشركات الأجنبية	/	200655	336067	274119	176272	195514	282632	**273731**
	مردودية سونطراك م/شهر للآلة	1382	1306	1369	1501	1498	1599	1157	**/**
	مردودية الشركات الأجنبية م/شهر للآلة	**1906**	**2210**	**2509**	**2372**	**2492**	**2235**	**1172**	**/**

Source : *SONATRACH, Différents Rapports Annuels ,2001…2007.*

من خلال المعطيات السابقة يبدو أن الشركات الأجنبية تساهم بشكل كبير في عملية البحث ويظهر ذلك من خلال عدد الأمتار المحفورة سنويا من طرفها ، حيث إرتفعت عدد الأمتار المحفورة من 61768 م سنة 2000 إلى 176702 م محفورة سنة 2007 ، وهي بذلك تمثل نسبة 60% و54.20 % على التوالي خلال السنتين 2000 و 2007 .

أما فيما يتعلق بحفر التطوير Forage de développement فإن عدد الأمتار المحفورة من طرف الشركات الأجنبية في إطار الشراكة مع سونطراك أكبر من عدد الأمتار المحفورة من طرف سونطراك لوحدها ، فمثلا كان عدد الأمتار المحفورة و التي تدخل ضمن الحفر التطويري من طرف الشركات الأجنبية يقد بـ 200655م محفورة سنة 2001 مقابل 194551 م محفورة من طرف سونطراك ، ويرجع هذا التفوق من طرف الشركات الأجنبية أساسا إلى استخدامها لآلات وتقنيات عالية الجودة والتكنولوجيا في مجال التنقيب و البحث وهو ما جعل مردودية آلاتها أكبر ويعني بالمردودية هنا :" عدد الأمتار المحفورة من طرف كل آلة مستخدمة في عملية البحث و التطوير خلال فترة زمنية محددة بشهر."

ويلاحظ من الجدول -05- أن مرد ودية كل من سونطراك والشركات الأجنبية في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2006 إلا أن مرد ودية الشركات الأجنبية أكبر ويمكن إعطاء أمثلة حيث قدرت مرد ودية سونطراك مثلا

خلال سنة 2000 بـ 1382م محفورة/ للآلة في الشهر مقابل 1906 م محفورة/ للآلة في الشهر بالنسبة للشركات الأجنبية وكذلك الحال بالنسبة لسنة 2005 .

ونلخص مما سبق أن الشركات الأجنبية الناشطة في قطاع المحروقات لها دور كبير و إستراتيجي في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات ، هذه التكنولوجيا ساهمت بشكل كبير في نشاط التنقيب و البحث و التطوير وما يؤكد ذلك هو تزايد عدد الآبار التجارية المكتشفة سنويا من طرف الشركات الأجنبية كما يوضحه الجدول رقم –06.

الجدول رقم 06:

الآبار المكتشفة من طرف سونطراك و الشركات الأجنبية في إطار الشراكة خلال الفترة 2000–2010 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إكتشافات سونطراك لوحدها	5	4	4	3	5	6	9	8	7	9	**27**
اكتشافات الشركات الأجنبية	3	3	2	4	8	2	8	12	9	7	**2**
المجموع	**8**	**7**	**6**	**7**	**13**	**8**	**17**	**20**	**16**	**16**	**29**

Source : *SONATRACH, Différents Rapports Annuels ,2001…2011.*

من الجدول السابق يلاحظ أن عدد الآبار المكتشفة ، بعد القيام بعمليات التنقيب و الحفر ، في تزايد مستمر خلال الفترة 2000–2010 ، حيث ارتفع العدد بـ 21 بئر مكتشفة خلال العشر سنوات لكل من سونطراك و الشركات الأجنبية ، أما اكتشافات الشركات الأجنبية في إطار الشراكة ، فقد عرفت عموما تزايدا بالرغم من الانخفاض الذي شهدته سنة 2005 و سنة 2010 ، إلا أن ارتفاع عدد هذه الاكتشافات خلال السنوات الأخرى أكثر حتى من اكتشافات سونطراك أحيانا ،هو ما يؤكد دور الشركات الأجنبية في المساهمة في اكتشاف الأبار التجارية القابلة للاستغلال وهذا نتيجة استخدامها لآلات وتكنولوجيا عالية الجودة وذات تكنولوجيا متقدمة .

٢./// <u>المساهمة في حماية البيئة:</u>

بما أن نشاطات الطاقة ذات تأثير سلبي ومباشر على البيئة و الصحة العمومية ، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الانقاص من حدته ، ومن أجل المساهمة في المجهود العالمي للمحافظة على طبقة الأزون و الإستثمار العقلاني للموارد الطبيعية تعمل سونطراك مع شركائها الأجانب على إلغاء الشعلة على جميع مواقعها على الرغم من تضاعف حجم الإنتاج بأربع مرات خلال الثلاثيين سنة الأخيرة ، حيث انخفضت نسبة الغازات التي يتم إنتاجها من 80 % سنة 1970 إلى 7 % سنة 2005 نتيجة إستثمار ما يقارب 225 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2002–2005 [18]ومن المتوقع التخلص الكامل من الحرق عبر الشعلة بحلول سنة 2010 .

ومن جهة أخرى بادرت سونطراك مع بريتيش بتروليوم BP ، وسات أويل STAIOIL إلى إعتماد عملية إعادة حقن ثاني أكسيد الكربون CO_2 في حقل عين صالح ، ويبرز هذا المشروع كواحد من أهم مشروعين من هذا النوع في العالم .

وتكمن أهميته في حماية البيئة : [19]

- ✓ أنه تم تصنيفه (أي مشروع عين صالح لإلتقاط و تخزين الغاز الكربوني) من أفضل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة مقارنة بباقي المشاريع المنجزة من طرف BP و التي تدخل ضمن حماية البيئة ؛
- ✓ إن مشروع عين صالح يهدف إلى انتزاع أو فصل ال CO_2 من الغاز المنتج من خلال آبار عين صالح لإعادة حقنة داخل خزانات أرضية (بين طبقات الأرض) ؛
- ✓ إن عملية إعادة حقن CO_2 (حقن حوالي 17 مليون طن) يركز على خفض الإنبعاثات الملوثة الناتجة عن المشروع بأكثر من 60 % ؛
- ✓ إن هذا الخفض من إنبعاثات CO_2 يقابله سحب 250.000 سيارة من السير.

وبالإضافة إلى مشروع عين صالح لالتقاط وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون و الذي يساهم في حماية البيئة ، عملت سونطراك في إطار الشراكة الأجنبية المباشرة ،على إنشاء شركة متعددة الجنسيات لحماية البحار و المحيطات من التلوث الناتج عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات مثل : حوادث ناقلات البترول ، حيث أنه كل سنة تقريبا 400 مليون طن [20]من المحروقات تلوث شواطئ المغرب العربي ، وسميت هذه الشركة بـ :" OSPREC" وهي تضم حاليا 08 شركات هي : بريتيش بتروليوم BP ، ستات أويل STATOIL ، سونانغول SONANGOL ، ريبسول REPSOL، سمير المغربية SAMIR ، أوني ENI و سبسا CEPSA و للإشارة فإن هذه الشركة رأسمالها 600.000 دولار وميزانية استثمارها تقدر بـ 5 ملايين أورو منها 1 مليون أورو موجهة لمصاريف التجهيز ، أما عن المساهمات فهي : 49.3 % لسونطراك ، 17 % لسونانغول ، 10 % لسمير ، 4.74 % لباقي المساهمين مع إمكانية انضمام مساهمين جدد[21] .

الاستنتاجات:

من خلال ما سبق عرضه نصل إلى الاستنتاجات التالية :

١. تشهد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر تطورا ملحوظا من حيث العدد و القيمة و ذلك خلال الفترة 2002-2011 ، إلا انه من خلال بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، يتبين بأنها تتوزع بشكل غير متجانس بين مجمل القطاعات و تعود أغلبية هذه المشاريع إلى كل من قطاع الصناعة (ويضم المحروقات)، الخدمات و الأشغال العمومية نظرا لأنها القطاعات الأكثر تهيئة ، في حين لم تحظى قطاعات السياحة و الزراعة بالمستويات المرغوب فيها بالرغم من أهميتها و هو ما يؤكد الفرضية الأولى، و لتحقيق التنمية يستدعي ذلك زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات ؛

٢. تنجز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات بالجزائر، بصفة مشتركة بين مختلف الشركات الأجنبية و الشركة الوطنية سونطراك ، و نتيجة لهذه الشراكة تم انجاز عدة مشاريع ناجحة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني مثل :مشروع عين صالح ، ميد غاز ، مشروع غالسي ... الخ.

٣. تساهم الشركات الأجنبية من خلال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير قطاع المحروقات و ذلك ينحصر في ما يلي:

- ✓ زيادة إنتاج المحروقات (بترول خام ، غاز طبيعي ، غاز بترول مميع ، مكثفات ، مشتقات أخرى) بنسب معتبرة و هو ما يساهم في زيادة حجم الصادرات التي بدورها تساهم في تحسين ميزان المدفوعات الجزائري؛
- ✓ نقل التكنولوجيا من خلال رؤوس الأموال الضخمة المستخدمة في القطاع و كذلك التقنيات و الآلات الأكثر مردو دية من تلك المستخدمة من طرف سونطراك، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق اكتشافات كثيرة للآبار التجارية من البترول و الغاز الطبيعي؛
- ✓ تساهم في حماية البيئة من خلال الحفاظ عليها و اكبر دليل على ذلك مشروع عين صالح لاستخلاص غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي يساعد على تخفيض انبعاث الغازات السامة الناتجة عن المشروع بنسبة 60% ،إلا أن ما يلاحظ انه ليس كل المشاريع المنجزة من طرف الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة و خاصة المحروقات تتمتع بنفس قدرة مشروع عين صالح في حمايته للبيئة ؛

٤. الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في قطاع المحروقات لها بعض الآثار الايجابية المنحصرة في بعض المجالات و هي زيادة الإنتاج ، نقل التكنولوجيا و حماية البيئة من خلال انجاز بعض المشاريع و بنسب اقل من نسبة مساهمة سونطراك في هذه المجالات ، إلا أنها تبقى أكثر وسيلة فعالة من خلالها تعمل الدولة الجزائرية على تطوير قطاع المحروقات و بالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية و الانفتاح أكثر على العالم.

التوصيات:

١. من أجل استقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يجب توفير بنية أساسية تمثل الحد الأدنى للاستثمار مع ضمان الاستقرار النسبي للتشريعات القانونية المتعلقة بالاستثمار و تطويرها حسب التطورات التي يعرفها العصر ، بالإضافة إلى التأكيد على شفافية المعلومات و إتاحتها للمستثمر ، و التي تمكنه من معرفة الواقع و التنبؤ بالمستقبل و تشمل الشفافية و الوضوح في التشريعات ؛

٢. *الاستمرار بعمليات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إقامة الندوات و المعارض لإقناع اكبر عدد ممكن من الشركات الاجنبية من مختلف دول المعمورة للدخول في مشاريع شراكة مع سونطراك لتطوير قطاع المحروقات في الجزائر خاصة وانه يتمتع بوجود ميزة تنافسية تتمثل في وفرة المحروقات .*

٣. أن الحكومة الجزائرية لا يجب أن تهمل التنمية خارج المحروقات ، من خلال إقناع الشركات الأجنبية التي تقيم استثمارات أجنبية في قطاع المحروقات و غيره من القطاعات، بأن لا تحول أرباحها كاملة إلى بلدها الأصل بل تستثمر جزءا منها في القطاعات خارج المحروقات ، مقابل الحصول على امتيازات و حوافز استثنائية ، هذه العملية سوف تعمل على:

- ✓ التنمية خارج المحروقات ؛
- ✓ المساهمة في خلق مناصب الشغل ؛
- ✓ التقليل من حجم الأموال و الأرباح المعاد توطينها من طرف الشركات الأجنبية المختلفة .

الهوامش:

(١) عجة الجيلالي. **" الكامل في القانون الجزائري للاستثمار."**، دار الخلدونية ، الجزائر ،ص688.
انظر كذلك: الجريدة الرسمية2001 . **" يتعلق بتطوير الاستثمار."**، المادة 21 من الأمر رقم 01-03، مؤرخ في 20 غشت ، العدد 47 ، صادرة بتاريخ 08/22 ، ص04.

(٢) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،منظومة تشجيع الاستثمار في الجزائر ،الجزائر،2010،ص ص 14-20.

(3) ANDI ,2009 . voir site web : http://www.andi.dz/ ?Fc=b déclare

(4) Abdelatif benachenhou.2006." **Les Nouveau Investisseurs** ." , Alpha Design , Alger, p32-187.

(5) Ibid, p76.

(6) Ibid,p57.

(7) Ibid,p177.

(٨) انظر الجريدة الرسمية 34 .1986. ،**" يتعلق بأعمال البحث و التنقيب على المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب."**، المواد21،22،24 من القانون 86-14 ، مؤرخ في 19 أوت ، صادرة بتاريخ 07/20 ،ص1482.

(٩) وثائق داخلية شركة سونطراك.

(10) Sonatrach.2004." Gaz et Développement à l'international", Revue Commercialisation ,4eme édition , Algérie, Décembre, p23.

(11) Secteur de l'énergie et des mines.2008. "Énergie et Mines." , Revue N°08, Algérie, Janvier, p79.

(12) Sonatrach. 2007." Gaz et Développement à l'international", Revue Commercialisation, 5eme édition , Algérie, Décembre, p21.

(13) Sonatrach. 2006." Rapport Annuel." ,p38, Algérie.

(14) Sonatrach. 2007." Gaz et Développement à l'international", Revue Commercialisation ,5eme édition , Algérie, Décembre, op cite, p24.

(١٥) البرميل هو : "حجم النفط الخام الذي يساوي158.9 لتر وفق الشروط العادية لضغط الحرارة " ، البرميل المعادل للنفط (ب.م.ن) هو :" حجم المحروقات السائلة أو الغازية التي تمثل احتواء طاقويا قدره 14000000 كيلو حراري مساوي لمحتوى برميل بترول خام " .

(١٦) انظر الجريدة الرسمية 50 .2005. ،**" يتعلق بالمحروقات."**، راجع القانون 05-07 ، مؤرخ في 28 افريل ، صادرة بتاريخ 07/19.

(17) Sonatrach. 2006." Rapport Annuel." ,p14, Algérie.

(١٨) مؤتمر الطاقة العربي الثامن. 2006 . "الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . "، 14ماي ، ص39، عمان –الأردن.

(19) Redouane Haddadji.2006." **The Ain –Salah CCS experience Sonatrach Algeria.**" , The first international conference on the clean development mechanism , Riadh-saudi Arabia 19-21,September, p18-19.

(20) Secteur de l'énergie et des mines.2006. "Énergie et Mines." , Revue N°05, Algérie, Avril, p155.

(21) Secteur de l'énergie et des mines.2007. "1ere Multinational d'intervention contre la pollution marine." , Revue Énergie et Mines, N°07, Algérie, , juillet, p187.

المراجع

باللغة العربية :

١) انظر الجريدة الرسمية 34 .1986. ،" يتعلق بأعمال البحث و التنقيب على المحروقات و استغلالها و نقلها بالأنابيب."، المواد 21،22،24 من القانون 86-14 ، مؤرخ في 19 أوت ، صادرة بتاريخ 07/20 ،ص1482.

٢) انظر الجريدة الرسمية 50 .2005. ،" يتعلق بالمحروقات."، راجع القانون 05-07 ، مؤرخ في 28 افريل ، صادرة بتاريخ 07/19.

٣) عجة الجيلالي. " الكامل في القانون الجزائري للاستثمار."، دار الخلدونية ، الجزائر.

٤) الجريدة الرسمية. 2001 . " يتعلق بتطوير الاستثمار."، المادة 21 من الأمر رقم 01-03، مؤرخ في 20 غشت ، العدد 47 ، صادرة بتاريخ 08/22 ، ص04.

٥) مؤتمر الطاقة العربي الثامن. 2006 . "الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . "، 14ماي ، عمان –الأردن.

٦) :وثائق داخلية شركة سونطراك،2008.

باللغة الفرنسية:

7) Secteur de l'énergie et des mines.2007. "1ere Multinational d'intervention contre la pollution marine." , Revue Énergie et Mines, juillet, N°07, Algérie.
8) Abdelatif benachenhou.2006." **Les Nouveau Investisseurs** ." , Alpha Design , Alger.
9) : ANDI ,2009 . voir site web : http://www.andi.dz/ ?Fc=b déclare
10) Secteur de l'énergie et des mines.2006. "Énergie et Mines." , Revue, Avril, N°05, Algérie.
11) Secteur de l'énergie et des mines.2008. "Énergie et Mines." , Revue, Janvier, N°08, Algérie.
12) Sonatrach.2004." Gaz et Développement à l'international", Revue Commercialisation ,4emeédition , Décembre, Algérie.
13) Sonatrach. 2006." Rapport Annuel." , Algérie.
14) Sonatrach. 2007." Gaz et Développement à l'international", Revue Commercialisation ,5emeédition , Décembre,Algérie.

باللغة الانجليزية:

1) Redouane Haddadji.2006. " **The Ain –Salah CCS experience Sonatrach Algeria.**" , The first international conference on the clean development mechanism , Riadh-saudi Arabia 19-21, September.